

مراجعات

فؤاد حمدي بسيسو ، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي (عمان ، البنك المركزي الأردني ، ١٩٧١)

والمقاطعة الايجابية) .

ويعرض المؤلف في الفصل الثاني ، والذي يحتل أكثر من ثلث الكتاب ، أهم الجوانب من الاقتصاد الإسرائيلي التي يعتقد انها تتأثر أكثر من غيرها بالمقاطعة الاقتصادية العربية وهي الصناعة والتجارة الخارجية والتمويل الاجنبي . ومن أهم ما يبينه في هذا الصدد ما يلي : (١) تولي السياسة الاقتصادية الاسرائيلية عناية كبيرة لتشجيع القطاع الصناعي وذلك من أجل غايات التصدير نظرا لضيق السوق المحلية . وقد بلغت نسبة الدخل الصناعي في الانتاج المحلي الاجمالي بـ ٢٥٪ عام ١٩٦٩ بينما تقدر نفس النسبة في الاردن بحوالي ١١٪ . كما استطاعت الصادرات الصناعية الاسرائيلية ان تزداد بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢١٪ خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٦ . (٢) تلعب العلاقات التجارية الدولية أهمية كبيرة في الاقتصاد الاسرائيلي ليس فقط كمصدر للمواد الخام الضرورية والعديد من السلع الاستهلاكية والراسمالية بل ايضا كمجال للتصدير . فقد بلغت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ٥٤٪ من الدخل القومي سنة ١٩٦٨ . ويقدم المؤلف جداول تفصيلية حول حجم الصادرات والمستوردات وتركيبها السلمي وتوزيعها الجغرافي . وتتركز غالبية تجارة اسرائيل الخارجية مع البلاد الأوروبية والولايات المتحدة ، الا ان الأهمية النسبية لتجارتها مع الدول الآسيوية والأفريقية أخذت في التزايد . (٣) تتدفق على اسرائيل رؤوس أموال اجنبية ضخمة سواء كانت في شكل تعويضات الماتية (بمتوسط ١٤٧ مليون دولار سنويا) وتحويلات وهبات أخرى (بمتوسط ١٤٨ مليون دولار سنويا) وقروض مباشرة من الولايات المتحدة وقروض أخرى عن طريق بيع السندات الإسرائيلية (بمتوسط ٨٦ مليون دولار

ان ما يدفعني الى تقديم هذا الكتاب الى القارئ لا يقتصر على كون موضوعه ذا أهمية خاصة بل لان الكتاب نفسه يرقى الى مستوى الكتب التي تستحق الاهتمام والقراءة فهو يمحس تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي تمحيصا موضوعيا ومتسلسلا بحيث تناسب المعلومات فيه انسيابا منتظما ومنطقيا . ويقع الكتاب في ١٩٤ صفحة وفي أربعة فصول ، ويعتبر الفصل الأول من الكتاب مقدمة عامة تتناول مفهوم المقاطعة الاقتصادية عموما ومفهوم المقاطعة الاقتصادية العربية وتطورها التاريخي وجهازها وأدواتها . فقد كانت المقاطعة الاقتصادية أداة مكملة للقوة العسكرية تستخدمها الدول في حروبها . وشهد العالم في القرن العشرين لجوء الدول الى المقاطعة الاقتصادية على اشدها خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وذلك عن طريق الحصار البحري وحظر نقل سلع معينة وببعضها الى الخارج والرقابة على الاستيراد والتصدير واتباع نظام القوائم السوداء وشراء السلع الهامة من الدول المحايدة للحيلولة دون حصول العدو عليها وضرب المشروعات الاقتصادية مباشرة . وبالرغم من ان المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل لم تلجأ الا لبعض هذه الأدوات ، فقد امتد تطبيقها منذ احتلال فلسطين ، وقبل ذلك بصفة شعبية ، حتى الآن . واتخذت المقاطعة العربية صورة مباشرة من حيث عدم الدخول مع اسرائيل مباشرة في تعامل تجاري او تبادل في الخدمات او السماح لحركة عناصر الانتاج فيما بين البلاد العربية وبينها ، وصورة غير مباشرة تمثلت في محاولة عرقلة العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وبين بقية انحاء العالم من حيث التجارة وتبادل الخدمات وحركة رؤوس الاموال . (يشير المؤلف اليها بالمقاطعة السلبية